المحاضرة الثانية عشر

- نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) :

تعتبر نظرية النظم التي أرسى دعائمها عبد القاهر الجرجاني، تتمة للدراسة البيانية التي كان قد رسم معالمها الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين"، مع ما يسجل بينهما من فروق في المنطلقات والإجراءات، وتكمن قوة هذه النظرية في قدرتها على المواءمة بين علمي البلاغة والنحو.

كما نلحظ أيضا تعدد مفاهيم النظم لدى الجرجاني، والتي تتلاءم مع الآراء النقدية الموجودة في كتابه "دلائل الإعجاز"، بحيث تبلورت فكرة نظرية النظم عند الجرجاني أثناء بحثه في موضوع إعجاز القرآن الكريم، فوقف موقفا مخالفا لجملة الآراء التي انتصر فيها بعض النقاد للفظ، ورأوا أن سر الإعجاز القرآني يكمن في اللفظ، في حين أرجع فريق ثان سر الإعجاز إلى المعاني المبتكرة، وفريق ثالث رأى الإعجاز في مبدإ الصرفة، بينما يرى الجرجاني بأن بيان القرآن لا يعود إلى رأي واحد من آراء هذه الفئات الثلاث، وإنما إعجاز القرآن البياني يكمن في طريقة نظمه. واستنادا إلى هذا، شرع الجرجاني يشرح مضمون تصوره للنظم بقوله: " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي تهجت؛ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تبخل بشيء منها. وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه".

من خلال هذا القول، نلاحظ أنّ الجرجاني يؤكد على وجوب تبني قوانين علم النحو، لأن بواسطته يتم تنظيم الكلام على الهيئة الموافقة للغة التي تمتلك خاصية جمعية، ولذلك فهو يرى بأن النظم بما يختص به من آليات وقواعد تنظمه، هو الوسيلة المثلى لتشكيل البيان. فـ " هذا هو السبيل، فلستُ بواجبي شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ إلى

النّظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أُصيب به موضعه، و وضع في حقه، أو عُومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، وأستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزيّة وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحّة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، و وجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه".

وحسب الجرجاني، فإن سبب ارتقاء المعاني ومزيتها تعود إلى جودة التأليف والتركيب، فيه يتم بلوغ مراتب الحسن والجمال، الذي ترتاح له النفس وتغلق به القلوب. ويؤكد الجرجاني هذا المعنى في قوله: " وإذ قد عرفت ذلك فاعمد إلى ما تواصفوه بالحسن، وتشاهدوا له بالفضل، ثم جعلوه كذلك من أجل النّظم. خصوصا دون غيره مما لا يستحسن له الشّعر أو غير الشّعر من معنى لطيف أو حكمة أو أدب أو استعارة أو تجنيس، أو غير ذلك مما لا يدخل في النّظم، وتأمله، فإذا رأيتك قد ارتحت واهتززت واستحسنت فانظر إلى حركات الأريحيّة ممّ كانت؟. وعند ماذا ظهرت؟. فإنك ترى عيانّا أنّ الذي قلت لك كما قلت".

وللبرهنة على ما ذهب إليه، عرض الجرجاني شواهد من شعر البحتري في غرض المدح، ورأى أنّ مورد الإبداع يكمن في حسن توظيف التقديم والتأخير، واعتماد العطف، وتكرار بعض الأحرف، الأمر الذي يضفي على المعاني لطفا واستحسانا وقبولا للنفس، فقد قال البحتري:

بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا لفتح ضريبا

هو المرء أبدت له الحادثا تُ عزما وشيكا ورأيا صليبا

تنقّل في خلقي سؤدَدٍ سماحاً مُرجّى وبأسا مهيبة

فكالسّيف إن جئته صارخا وكالبحر إن جئته مستثيبا

فإذا رأيتَها قد راقتك، وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازا في نفسك، فعد فانظر في السّبب، واستقص في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدّم وأخّر، وعرّف ونكّر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرر، وتوخي على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كلّه، ثم لطُف موضع صوابه، وأتى مائي يوجب الفضيلة. فلا ترى أن أوّل شيء يروقك منها قوله: "هو المرء أبدت له الحادثات"، ثم قوله: "تنقل في خُلُقي سؤدد" بتنكير السؤدد. وإضافة الخلقين إليه، ثم قوله: " فكالسيف"، وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ لأن المعني: لا محالة فهو كالسيف، ثم تكريره الكاف في قوله: "وكالبحر"، ثم أن قرن إلى كلّ واحد من التشبيهين شرطا جوابه فيه. ثم أن أخرج من كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر، وذلك قوله "الصارخة" هناك و "مستثيبا" ها هنا، لا ترى حسنا تنسبه إلى النّظم ليس سببه ما عددتُ، أو ما هو في حكم ما عدد، فاعرف ذلك".

وبعد أن شرح الجرجاني أن النّظم قائم على حسن التأليف بين الألفاظ وفق قواعد علم النحو، وكذا الأغراض التي يوضع من أجلها الكلام، فيؤكّد أن المزية في المواضع التي تأتي فيها الكلمة متآلفة مع كلمة أخرى ، فيقول: "وإذ قد عرفت أن مدار أمر النّظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض، تفسير هذا أنه ليس إذا راقك التنكير في "سؤدد" من قوله: " تنقل في خلقي سؤدد"، وفي "دهر" من قوله: "فلو إذا نبا دهر" فإنه يجب أن يروقك أبدا وفي كل شيء ... بل ليس من فضل ومزيّة إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي يريد، والغرض الذي تؤم".

ويشبّه مزيّة الموضع وفضل المعنى، بعمل الأصباغ التي تلون بها الصور والنقوش، فيقول: " وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل بها الصور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل

قد تهدى الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من الخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها، وترتيبه إياها، إلى ما لم يتهدّ إليه صاحبه، فجاء من أجل لك أعجب، وصورته أغرب. كذلك حال الشاعر والشاعر في توخّيهما معاني النحو، ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم".

ويواصل الجرجاني تعريف مبادئ النظم، فيتوقف عند الحديث عن خاصية عامة ترتكز عليها نظرية النظم، وهي أن اكتمال النظم يحصل حين تكتمل القطعة الشعرية كلها دون تجزئة أو تقطيع، ومما قاله في هذا الشأن: " واعلم أن من الكلام ما أنت ترى المزيّة في نظمه والحسن كالأجزاء من الصبغ تتلاحق، وينظم بعضها إلى بعض، حتى تكثر في العين، فأنت لذلك لا تكبر شأن صاحبه، ولا تقضي له بالحذق والأستاذية، وسعة الذّرع، وشدّة المنّة حتى تستوفي القطعة، وتأتي على عدة أبيات".

وفي معرض كلام الجرجاني عن تخير المتكلم للمعاني، والعناية بتآلف أجزاء الكلام الملائم للمعاني المرادة، فقد شبه كل هذا بالبناء الذي يتقن بناءه، ويتفنن في عمله حين يختار بين اللبنة والأخرى، فيضع كل واحدة في موضعها اللائق بها، فيأتي عمله جراء ذلك متناسق الأجزاء منظم البناء ليس فيه تشوه أو نشاز ، فيقول: " واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني، يضع بيمينه ها هنا في حال ما يضع بيساره هناك، نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين".

وللتدليل على مزية النظم وأهميته وليس مزية اللفظ، يأتي الجرجاني بشاهد من الشعر لابن المعتز، فيقول: " واعلم أنّ هذا، أعني الفرق بين أن تكون المزية في اللفظ، وبين أن تكون في النظم باب يكثر فيه الغلط ترى مستحسنا قد أخطأ بالاستحسان موضعه، فينحل اللفظ ما

ليس له، ولا تزال ترى الشبهة قد دخلت عليك في الكلام، قد حسن من لفظه ونظمه، فظننت أن حسنه ذلك كله للفظ منه دون النظم، مثال ذلك أن تنظر إلى قول ابن المعتز:

وإنّي على إشفاق عيني من العدا لَتجمح مني نظرةٌ ثم أطرقُ

فترى أنّ هذه الطلاوة وهذا الظرف إنما هو لأن جعل النظر يجمحُ وليس هو لذلك، بل لأن قال في أول البيت: "وإني"، حتى دخل اللام في قوله: "لتجمحُ"، ثم قوله: "مني" ثم لأن قال: "نظرة" ولم يقل: النظر مثلا، ثم لمكان "ثمّ" في قوله: "ثم أطرق"، وللطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف، وهي اعتراضه بين اسم إن وخبرها بقوله: "على إشفاق عيني من العدا".